منهجية التنسيق كخطوة أساسية في منهجية التعريب(*)

I ــ أبعاد الموضوع

إن موضوع منهجية التعريب وحدود الالتزام بها في تعريب العلوم موضوع واسع وعريض و ذو أبعاد متعددة لذا فإننا لا ندعي أن هذه الورقة ستحيط بالموضوع من كل جوانبه بل ستتطرق بالأساس إلى طرح إشكالية تتعلق برسالة المكتب، ألا وهي إشكالية منهجية تنسيق التعريب ومفهوم هذا التنسيق.

إلا أنه يمكننا منذ البداية تعريف بعدين أساسيين لهذا الموضوع، يتعلق الأول بمنهجية إعداد وسائل التعريب، والثاني باستخدام هذه الوسائل وتطبيق مخطط التعريب.

ومما لا شك فيه فإن طبيعة البعد الأول تقنية محضة، بينما يكتسي البعد الثاني صفة التصور والمنظور والقرار، كما أننا لا ندعي أن هذا العرض بحث أكاديمي بل هو عرض لتجربة عاشها المكتب زهاء ربع قرن بما لها وما عليها، وكل أملنا أن تسمح منا مناسبة عقد هذا المؤتمر لنقف وقفة تأمل، وقفة تقييم وتقويم.

وإذا كانت رسالة المكتب بالأساس هي تنسيق إعداد وسائل التعريب في الوطن العربي، فما هي هذه الوسائل يا ترى ؟ إنها بالدرجة الأولى المصطلح الموحد، إنها الكتاب المدرسي والجامعي، ترجمة وتأليفا، هذا على الأقل في مجال التعليم حيث أن هناك مجالات أخرى متعددة أغلبها ذو طابع تقني كوسائل الطباعة والاتصال والمعالجة الاعلامية.

وليس سرا أن المكتب قد جند كل جهوده في الفترة الأولى للعمل المعجمي والمصطلحي، تحت إلحاح الحاجة في بعض الأقطار العربية.

وحتى نحدد مفهوم التنسيق قبل الحديث عن منهجية المكتب في هذا التنسيق، لابد لنا من وقفة قصيرة نستعرض فيها بعض المراحل التي يمكن أن يمر منها تطبيق التعريب لما لها من علاقة بين مسايرة عمل المكتب لتعاقب هذه المراحل.

لقد اختط المكتب خططا عشارية لعمله المعجمي تساير تعريب التعليم العام (الابتدائي والثانوي) ثم التعليم المهني والجامعي المتوسط ثم التعليم

(*) مداخلة مكتب تنسيق التعريب.

العالي، وهذا يقتضي أن مرحلية تطبيق التعريب مرحليةٌ رأسية من أسفل إلى أعلى، أي أن التعريب يبدأ طريقهُ من المدرسة الابتدائية والثانوية ليصل إلى الجامعة والمعاهد العليا. بينما هناك من يرى أن التعريب يجب أن يبدأ من أعلى أي من الجامعة التي تسمح بتكوين الأطر التي بدونها لا يمكن تعريب المراحل الأدنى.

وهناك مدرسة أخرى ترى أن التعريب يجب أن يكون أفقيا، وفي كل المستويات. بمعنى أن يمس التعريب التدريجي كل المستويات في آن واحد حسب ما تسمح به الوسائل البشرية والتقنية المتوفرة، وإذا أضفنا إلى هذا تعدد المدارس التي تُعرَّب العلوم منها وأخص بالذكر هنا المدرسة الفرنسية في غرب الوطن العربي والانجلوساكسونية في شرقه، تتضح لنا صعوبة الاتفاق على مفهوم واضح وقار لهذا التنسيق، وبالتالي صعوبة المهمة الملقاة على كاهل مكتب تنسيق التعريب.

II — مفهوم تنسيق التعريب

هناك المفهوم النظري، الذي يمكن استنتاجه من النصوص واللوائح المنظمة للمكتب، كجهاز تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهناك المفهوم العلمي النابع من الممارسة اليومية والتعامل المستمر مع الأجهزة المتخصصة قطرية كانت أم قومية.

فبالرجوع إلى النصوص المنظمة للمكتب نجد أن من بين مهامه «تلقي ما تنتهي إليه بحوث العلماء والمجامع اللغوية ونشاط الكتّاب والأدباء والعلماء والمترجمين، ومتابعة ذلك كله وتنسيقه وتصنيفه ومقارنته، لاستخراج ما يتصل منه بأغراض التعريب، وعرضه على مؤتمرات التعريب».

وكما جاء في المادة الرابعة لنظامنا الداخلي ما نصه :

«يقوم المكتب بتنسيق الجهود التي تبذل للتوسع في استعمال اللغة العربية في التدريس بجميع مراحل التعليم وأنواعه وموادّه وفي الأجهزة الثقافية ووسائل الاعلام المختلفة، وتنسيق الجهود التي تبذل لاغناء اللغة العربية بالمصطلحات الحديثة ولتوحيد المصطلح العلمي والحضاري في الوطن العربي بكل الوسائل الممكنة والاعداد للمؤتمرات الدورية للتعريب».

أما مفهوم التنسيق الذي يمكن استخلاصه في الممارسة والواقع فإنه يأخذ أبعادا ثلاثة :

1) تنسيق إعداد وسائل التعريب في تناسق مع مختلف مراحل التعريب : وهذا يعني أن تكون الوسائل التي ينسق المكتب لاعدادها مسايرة لمراحل ومخططات التعريب في مختلف أقطار الوطن العربي، حيث أن وسائل التعليم العام والثانوي تختلف عن وسائل التعليم المهني والمتوسط، كما تختلف عن وسائل التعليم العالي والجامعي، ناهيك عن ماله علاقة بالبحث العلمي. ومن هنا جاءت فكرة المخططات العشارية الثلاث لتغطية كل مرحلة من هذه المراحل.

2) التنسيق بين الجهود المبذولة في مختلف الأقطار العربية، ذلك أن إشكالية التعريب تطرح بدرجات متفاوتة في كل قطر من الأقطار العربية، حيث يختلف الأمر من حالة التعريب الشامل في جميع مراحل التعليم وفي كل حقول المعرفة، إلى حالة التعريب الجزئي الذي يختلف هو الآخر كما وكيفا، وقد دعت هذه الحالات أن يكون لكل قطر عربي مؤسساته وهيآته التي تعنى بمشكل التعريب مما أدى إلى خلق روافد قطرية يجب التنسيق بينها لكي تصب كلها في قناة التوحيد.

3) التنسيق بين مختلف مصادر المعرفة : فمما لا شك فيه أننا حينما نتكلم عن تنسيق التعريب فإننا نعني نقل العلم من لغة أجنبية إلى اللغة العربية، أي

من الانجليزية أو الفرنسية (على الأقل) إلى اللغة العربية مما يؤدي في هذه الحالة إلى إشكالية جديدة تتعلق بالعمل المعجمي، فحينما نكون بصدد إعداد معجم ثلاثي اللغة (انجليزي فرنسي عربي) عادة يميل الباحث إلى إحدى اللغتين، الأمر الذي يؤدي به إلى اقتراح مقابل عربي يكون أكثر تجاوبا مع إحدى اللغتين على حساب اللغة الأخرى وهنا يظهر البعد الثالث في التنسيق بين مدرستين مختلفتين من الباحثين العرب، المدرسة الأنجلوساكسونية والمدرسة الفرنسية.

III ــ منهجية المكتب في التنسيق :

أمام هذه الأبعاد الثلاثة لمفهوم التنسيق ــ الأمر الذي لا يعني أن ليس هناك أبعاد أخرى لكن بأهمية أقل ــ وجد المكتب نفسه يسلك مراحل مختلفة دون أن نقول تجاوزا منهجية، تسمح له بتأمين هذا التنسيق وفق أبعاده المختلفة وأمام ضغط الواقع اليومي وإلحاح الأقطار التي يختلف احتياجها لوسائل التعريب اضطر المكتب إلى أن يولي أكبر اهتمامه إلى العمل المعجمي مع أن هذا لا يشكل إلاّ جزءا من مهامه، وهنا نطرح إشكالية اختيار المجالات وترتيب الأولويات حتى تكون الاختيارات متجاوبة مع طلبات بعض الأقطار العربية، أو بعض المنظمات والهيآت العلمية أو باقتراح من لجنته الاستشارية، وهكذا تعتمد بعض المجالات التي ينسق المكتب مشروعات معاجمها، وبما أن الغاية هي إيجاد المقابلات العربية للرصيد اللغوي الأجنبي الذي يغطي مجال المعجم، فإن المرحلة الأولى من التنسيق تقتضي إيجاد هذا الرصيد باللغتين الأجنبيتين أو بإحداهما على الأقل قبل التفكير في إيجاد المقابلات العربية. فكيف تجمع المادة الأولى لمشروع المعجم ؟ هنا نلجأ إلى الكتب التعليمية الأجنبية التي توافق مرحلة التعريب التي نحن بصددها، قصد الاستفادة من مسارحها التي توثق في آخر كل كتاب الرصيد اللغوي المختص الذي استعمل في التأليف أو نتوجه إلى بعض الهيآت العلمية المختصة في مجال المعجم لتزودنا بهذا الرصيد، أو غالبا ما نسلك أسهل السبل، أي التوجه مباشرة إلى إحدى المعاجم الأجنبية ثنائية اللغة (انجليزي فرنسي) لاعتماد مادته كمادة أولى.

وانطلاقا من هذا الرصيد يتم الاتفاق مع أحد المتخصصين العرب، الذي نلمس فيه الكفاءة العلمية واللغوية كي يحضر مسودة مشروع المعجم ثلاثي اللغة، مستفيدا مما صدر عن المجامع العربية أو الهيآت والمجامع المختصة من معاجم ومؤلفات، وغالبا ما يعتمد على قدرته الذاتية ومعلوماته الخاصة.

بعد ذلك يعهد بهذه المسودة إلى خبير آخر قصد مراجعتها وتدقيقها لكي تكتسي الوثيقة صفة مشروع معجم.

وأثناء المرحلتين السابقتين يراسل المكتب الهيآت والمؤسسات العلمية في الوطن العربي بواسطة استمارة، راجيا منها تزويده بأسماء الخبراء العرب الذين يمكنهم أن يمدوا يد المساعدة في هذا الانجاز. ورغم قلة الأجوبة التي تصلنا في هذا الصدد فقد استطاع المكتب أن يكوّن مرجعا بأسماء التخصصيين العرب في كل مجال من مجالات مشروعات معاجمه.

بعد هذا تأتي مرحلة الاستشارة حيث يوزع مشروع المعجم على كل الهيآت المختصة من مجامع وجامعات ومعاهد وكذا على التخصصيين العرب الذين تتوفر فيهم الشروط الموضوعية علميا ولغويا حسب المعلومات التي نتوفر عليها من خلال الاستمارات المذكورة سابقا.

وهكذا يطلب من كل مراجع إبداء رأيه في المقابل العربي المقترح أو اقتراح بديل عنه إذا لم يعتبره صالحا. كما يطلب منه إضافة المصطلحات المنتمية إلى مجال مشروع المعجم التي يعتبرها ناقصة أو حذف ما يعتبره حشوا.

وبعد تلقي المكتب لمشروع المعجم منقحا كما سبق من مختلف المراجعين عبر كل الأقطار العربية، يوثق كل هذه الملاحظات ويدعو لعقد ندوة كي تبث فيها، وتنقح مشروع المعجم على ضوءها، قصد عرضه على مؤتمر التعريب بغية إقراره وتوحيده.

هذا ويعمل المكتب جاهدا كي يشارك في هذه الندوات خبراء عرب من مختلف الأقطار كي نؤمن توازنا جغرافيا، وأن تتوفر فيهم المعايير العلمية واللغوية على أساس أن يكونوا من بين من راجعوا المشروع وأبدوا ملاحظات عليه.

وفي مرحلة ما بعد الندوة يقوم المكتب بإعادة صياغة مشروع المعجم واستنساخه من جديد، آخذا بعين الاعتبار ما استقر عليه رأي المنتدين، وبعد ذلك يرسل مشروع المعجم إلى وزارات التربية العربية قصد تشكيل لجان علمية لدراسته من جديد، وانتداب من يمثلها في مؤتمر التعريب الذي يبحث في مشروع المعجم.

IV ــ حصيلة المكتب خلال ربع قرن

ودون رغبة في التكرار فقد استطاع المكتب وفق هذه المنهجية بما لها وما عليها إعداد رصيد مصطلحي ثلاثي اللغة بلغ الآن حوالي نصف مليون مصطلح مختص في ست وثلاثين مجالا، وأن أملنا أن يُسكب كل هذا الرصيد في معجم علمي عام موحد يجد فيه الباحث والدارس المقابل العربي للمصطلح الأجنبي في مختلف الحقول، ولنصل إلى هذا فإننا نمر الآن من مرحلة وسطية ترمي إلى دمج المعاجم المنتمية إلى مجالات متقاربة في معجم واحد مع إعادة فهرسته في اللغات الثلاث.

V ــ مؤتمر التعريب السادس مناسبة لوقفة تأمل وتقييم

أمام هذا العرض المتواضع، المنطلق من الواقع المعاش، ورغبة في تطوير تصور مفهوم التنسيق، كي نواجه ما ينتظرنا بموضوعية وعقلانية فإننا نرى في مؤتمر التعريب السادس مناسبة مواتية لكي نقف وقفة تأمل وتقييم تسمح لنا بوضع أصبعنا على سلبيات هذه المنهجية كي نتجنبها، وعلى إيجابياتها كي نحسنها، هدفنا من كل هذا خدمة اللغة العربية والوطن العربي.

ومن خلال الممارسة والتطبيق يتضح أن هذه الطريقة في العمل تنطوي على بعض السلبيات منها :

ــ اختيار مجالات العمل يخضع إلى عوامل ظرفية بدل أن يتجاوب مع مخطط يرمي إلى تغطية كل مجالات المعرفة حسب تصنيفها الدولي ويلبي الاحتياجات الظرفية في آن واحد.

ــ الاقتصار على خبير واحد لتحضير مسودة المشروع وعلى مراجع واحد لمراجعته مما يؤدي إلى عدم الاحاطة بكل جوانب الموضوع لغة ومضمونا.

ــ عدم كفاية المدة المخصصة لندوات تنقيح المعاجم مما يدعو في بعض الأحيان إلى متابعة المراجعة بفريق عمل محلي.

ــ ضرورة وضع مقابلين عربيين لمصطلح أجنبي واحد في حالة عدم التوصل إلى مقابل عربي واحد يتجاوب مع المصطلحين الانجليزي والفرنسي.

ــ وجود الأخطاء الناتجة من العمل اليدوي والتي لا يمكن تفاديها كليا.

ــ عدم توفر انتاجات المكتب في متناول المستعمل عبر كل الأقطار العربية.

إلا أنه من الانصاف أن نسجل لهذه المنهجية رغم ما عليها أنها :

سمحت بإيجاد هذا الرصيد المصطلحي الذي نحن في أشد الحاجة إليه للسير بعملية التعريب قدما إلى الأمام.

. تسمح بسرعة الانجاز لسهولة التعامل مع فرد معين، مع تحديد المسؤوليات، بدل التعامل مع هيآت قلما تجيب.

. تسمح بتوسيع عملية الاستشارة على أوسع نطاق ويشرك في هذه العملية كل من هم قادرون وراغبون في الاشتراك فيها.

VI ــ إشكالية الالتزام

ورغم كل هذا، وسواء اقتنعنا بهذه المنهجية بما لها وما عليها أم لم نقتنع، يبقى السؤال المطروح وما الفائدة من كل هذا إذا لم يلتزم به من أعدوه و لم يستعمله من وحدوه ؟

هل العيب في الوثيقة نفسها وفي طريقة إعدادها، أم العيب في مبدأ الالتزام نفسه ؟ وما هو سبيلنا إلى الالتزام بما بذلنا في إعداده طاقات مادية وفكرية لا يستهان بها ؟

أعتقد بأن الالتزام يجب أن يبدأ في الأساس من الكتاب المدرسي وقبل المدرسي، وأن نقوم بحصر الرصيد اللغوي الوظيفي على صعيد الوطن العربي إسوة بالتجربة التي أنجزت في مغرب الوطن العربي، وأن نتقيد بهذا الرصيد في مؤلفاتنا وكتبنا المدرسية على الأقل في المرحلة الابتدائية والثانوية، على أساس أن تعم التجربة كل مراحل التعليم فإذا كان المؤلف يحتوي بين دفتيه مضمونا قد يتلون حسب الفلسفة والمنظور فإننا نعتقد أن المصطلح لالون له وأنه لا يمكن أن يحتوي على مركبة غير المركبة اللغوية.

VII ــ نحو منهجية مستقبلية في التنسيق

والآن ونحن مقبلون على فترة جديدة في عمل مكتب تنسيق التعريب وبعد هذه الوقفة المتأنية من التأمل، هل لنا أن نطمح في أن نفكر جميعا، وبصوت عال، في منهجية مستقبلية للتنسيق ترمي إلى تغطية كل مجالات المعرفة بدل الاختيارات الظرفية، تعطي الأولوية للمجالات التكنولوجية المتقدمة، تسمح بالتعامل مع هيآت بدل التعامل مع أفراد، وتهدف إلى التنسيق بين مختلف بنوك المعطيات، التي أصبحت تنتشر في مختلف أقطار الوطن العربي، علما بأن العمل القطري والعمل القومي غير متناقضين بل يكمل أحدهما الآخر.

وقد زكّى المجلس التنفيذي لمنظمتكم العربية هذا الاتجاه حينما أصدر قرارا بشأن تطوير وتحديث أساليب العمل بمكتب تنسيق التعريب، يعتمد بالأساس على تنسيق جهود مجامع اللغة العربية والجامعات والمؤسسات والهيآت العلمية في الوطن العربي. وكل أملنا أن نسطر في هذا اللقاء الخطوط العريضة لهذا التنسيق.

نرجو الله تعالى أن يوفقنا لما فيه صالح اللغة العربية والوطن العربي والله من وراق القصد.